

# منوعات

MEDIA

## أخبار

**أفرت السلطات الجزائرية عن الصحفي منصف آيت قاسم، الذي كان يعمل مراسلاً لـ«فرانس 24» من الجزائر والصحافي والملج، رمضان رحمان، بعد يوم من اعتقالهما بتهمة العمل من دون اعتماد وتلقي أموال من الخارج، إثر تدخل القناة.**

**أعلن منظمو معرض الإلكترونيات المتطورة CES، وهو أهم ملتقى للقطاع الإلكتروني والتكنولوجي في الولايات المتحدة، أن نسخة سنة 2021 ستقام افتراضياً، وهو ما اعتبر مؤشراً إلى تشدد أطول في إجراءات احتواء فيروس كورونا. في الولايات المتحدة الأميركية**

**أعلنت منصة «سبوتيفاي» العملاقة للبيث الموسيقي التدفقي أن عدد مستخدميها النشطين اقترب من 300 مليون في الربع الثاني من السنة الراهنة من بينهم أكثر من 45 بالمائة يدفعون رسوم اشتراك، بالرغم من تسجيلها خسائر في الربع الثاني.**

**سخرية واسعة واستهجان كبير تسبب بهما تصريح رئيس الإدارة المركزية في مكتب رئيس مصلحة الضرائب المصرية بأنه يجري إخضاع تاجر المخدرات لضربة الدخل إذا قبض عليه، وسط انتقادات للنظام الذي يبحث عن أي طريقة لتحصيل المال.**

## صحافة السيسي: غاب النيل عندما غابت الحريات

لم تقترب الصحف المصرية من ملف مياه النيل وسد النهضة، بعد إعلان إثيوبيا بدء ملئه، إلا باستحياء، فيما أفردت مساحتها الأبرز للإعلانات عن مشاريع الطرق والكباري

### القاهرة - العربي الجديد

محزنٌ للغاية ما آل إليه وضع الصحافة والإعلام في مصر، في زمن لم تجرؤ فيه على مناقشة أزمة مياه نهر النيل وبناء سد النهضة الإثيوبي. غابت الصحافة كما غابت الدبلوماسية في تلك الأزمة وغاب معها شريان الحياة لمصر، وحضرت فقط المعالجة السطحية في هامش الحرية الضئيل.

فبالترزامن مع إعلان إثيوبيا ملء المرحلة الأولى من السد، غابت عن الصحافة المصرية المقالات والتحليلات والتقارير التي كان من شأنها أن تجيب على تساؤلات حول الرد الرسمي المصري على بدء ملء السد، والسياريوهات القادمة المطروحة، وهل أصبح المصريون أمام أمر واقع جديد، وما هي أخطاء الجانب المصري في إدارة الملف منذ البداية، وما إلى ذلك من أسئلة تراود عقول وأذهان المصريين... لكن في اليوم التالي لعقد القمة الأفريقية المصغرة لمناقشة بدء ملء السد التي عُقدت مساء الثلاثاء قبل الماضي، لم تقترب الصحف المصرية من الملف إلا باستحياء، وتجاهل معظم كتّاب الرأي، التطرق لقضية مياه نهر النيل في أعقاب القمة المصغرة وإعلان بدء ملء السد.

وأصدرت القمة الأفريقية المصغرة توصيات حول ضرورة إلزام كل الأطراف بتوقيع اتفاق قانوني مُلزم بين الدول الثلاث، والاتفاق على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وعدم مناقشة المشروعات المستقبلية أو حصص نهر النيل. ولم تفرد الصحف صفحاتها لمواضيع من أجل النيل، ولم يتغزل الكتاب وأصحاب الرأي في أساطيره وأساره منذ عصور الفراغة والقدماء المصريين إلى الآن، ولم يبدع المخرجون الصحفيون في تنفيذ الصفحات برسم شريان الحياة لمصر بتوسط المقالات والتقارير والتحليلات السياسية العميقة.

اكتفت الصحف الرئيسية الكبرى في مصر القومية منها والخاصة، بفرد صفحاتها الأولى، ومانشيتاتها الرئيسية بتكليفات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، للحكومة، بملف الطرق والكباري. وتطرت صحيفة «الأهرام القومية» بشكل هامشي لأزمة ملف سد النهضة، بخبر نقله مراسلها في واشنطن عن دراسة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قطع بعض المساعدات عن إثيوبيا، نقلاً عن «فورين بوليسي» الأميركية، التي أشارت إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب تدرس منع بعض المساعدات التي تقدمها

### تجاهل معظم كتاب الرأي التطرق لقضية مياه النيل

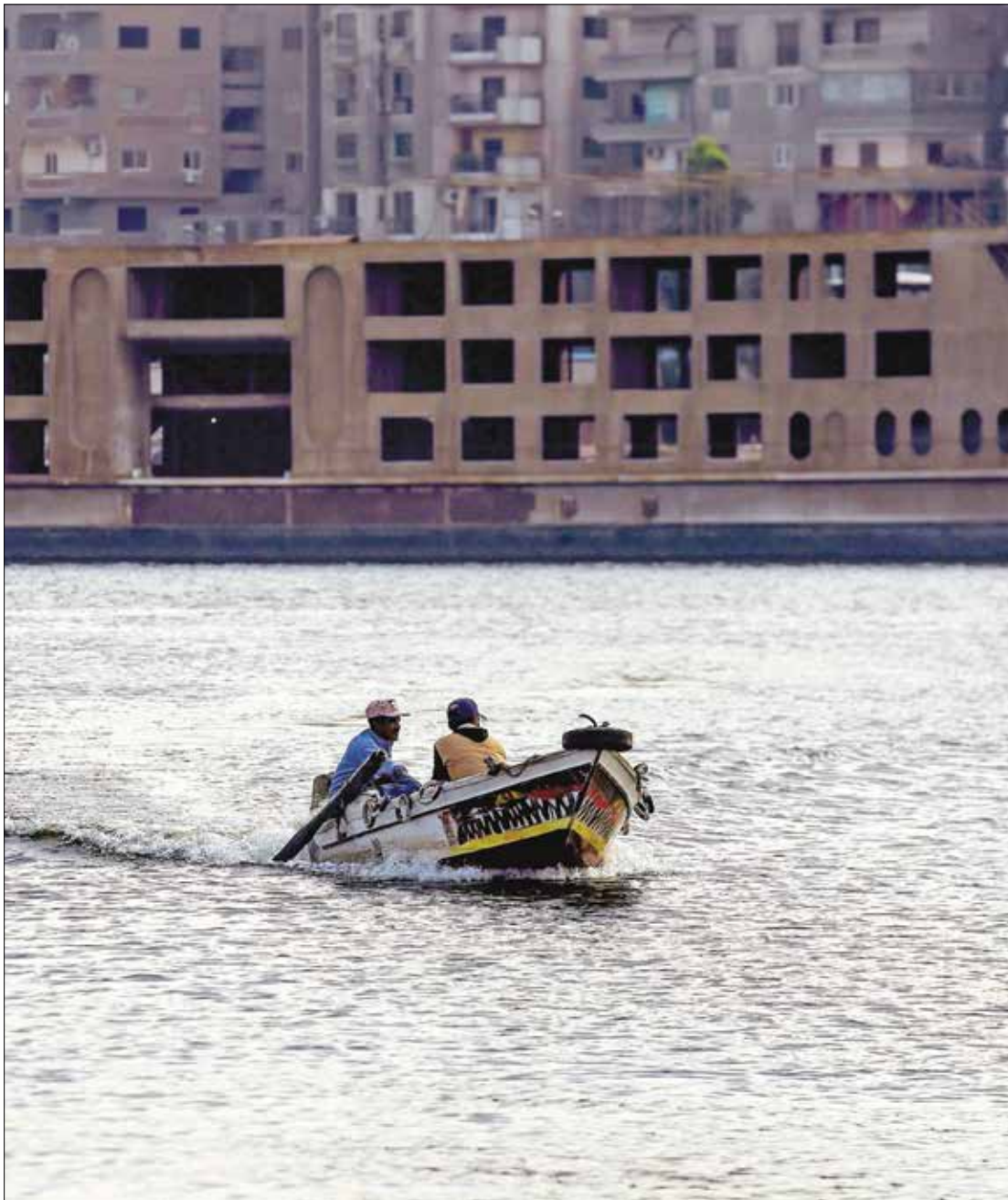
صحيفة «الشرق» الخاصة مقالاً لرئيس تحريرها يتساءل فيه «عما يمكن أن نفعله مع إثيوبيا». أما باقي الصحف والمواقع الإخبارية، فتعاملت مع ملف سد النهضة باعتباره قضية هامشية تم التعامل معها برسمية شديدة من حيث نقل تصريحات المسؤولين فقط، دون عرض تحليلات ولا تقارير إخبارية ولا حتى مقالات رأي

صريحة عن الملف. وجاء ذلك على عكس تعامل الصحافة المصرية مع ملف التدخل المصري في ليبيا، باعتباره في صميم الصراع السياسي المصري التركي داخل الأراضي الليبية.

في المقابل، تداولت الصحف والمواقع الإخبارية المصرية، بكثافة تصريحات عضو اللجنة الفنية لمفاوضات سد النهضة، علاء الظواهري، التي قال فيها إن «التصريحات الصادرة عن عدد من المسؤولين في الحكومة الإثيوبية، مراهقة سياسية تترفع مصر عن الرد عليها».

هذه المراهقة السياسية التي تترفع مصر عن الرد عليها هي تعبير صادق عن التعامل الرسمي المصري في الملف منذ البداية. فهذا الاستخفاف بالجانب الإثيوبي، بدا جلياً في تصريحات المسؤولين المصريين، وفي أفعالهم ونقاشاتهم، وكذلك في التناول الصحفي مع القضية، رغم القلق المتصاعد في الشارع المصري من قضية الأمن المائي. وهذا الخوف من الاقتراب من ملف شديد الحساسية، يرجع إلى الآلة القمعية التي تحكم الصحافة والإعلام في مصر منذ سنوات. وهو ما رصدته الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (منظمة مجتمع مدني مصرية) في دراسة رصدية لها صادرة في أوائل يوليو/ تموز، بأهم القوانين المقيدة للحريات خلال السبع سنوات الماضية، من عام 2013 وحتى عام 2020. وقالت الشبكة إن تلك القوانين «حوّلت مصر من دولة تسعى للديمقراطية بعد الإطاحة بالديكتاتور الأسبق حسني مبارك في ثورة يناير/كانون الثاني 2011، إلى دولة الخوف الخالية من العدل وسيادة القانون في 2020».

والدراسة التي صدرت بعنوان «تشريعات الظلام: نماذج من القوانين المقيدة للحريات في 7 سنوات، يونيو/حزيران 2013- يونيو/حزيران 2020» ضمت أمثلة لـ 25 قانوناً «كبتت حقوق وحريات المصريين»، وحاصرت المجتمع المدني، وحدت من استقلال القضاء، وأحكمت السيطرة على الصحافة والإعلام، وأطاحت باستقلالية الجامعات وحرية استخدام الإنترنت، وزادت أوضاع السجون سوءاً، فضلاً عن إهدار حق التظاهر السلمي تماماً، كأحد روافد حرية التعبير في مصر. ويقع على الأقل 29 صحافياً في السجون، في السجون المصرية، وفقاً لأحدث إحصاءات نشرتتها منظمة «مراسلون بلا حدود»، بينما يرتفع العدد لما يقرب من 70 صحافياً وإعلامياً في تقديرات حقوقية محلية، تحصي جميع العاملين في مجال الصحافة والإعلام من النقابيين وغير النقابيين.



غاب ملف النيل على عكس القضايا الخارجية الأخرى (محمد الشاهد/فرانس برس)

## المغرب يلاحق عمر الراضي بتهم الاغتصاب والمس بأمن الدولة

الرباط - عادل نجدى

وضعت النيابة العامة المغربية، الأربعاء، الصحافي المغربي، عمر الراضي، رهن الاعتقال الاحتياطي وقررت ملاحقته بتهمتي «هتك عرض للعنف والاغتصاب» و«تلقي أموال من جهات أجنبية بغاية المس بسلامة الدولة الداخلية ومباشرة اتصالات مع عملاء دولة أجنبية بغاية الإضرار بالوضع الدبلوماسي للمغرب».

وأعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، في بيان رسمي، أنه «تبعاً لشكوى تقدمت بها إحدى المواطنات، وبناءً على البحث الذي أنجزته مصالح الشرطة القضائية للدرع الملكي بالدار البيضاء، أحالت النيابة العامة السيد عمر الراضي على قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء من أجل التحقيق في اشتباه ارتكابه لجناياتي هتك عرض بالعنف والاغتصاب المنصوص عليهما في الفصلين 485 و486 من القانون الجنائي».

وفضلاً عن «تهمة هتك العرض والاغتصاب»، تقدمت النيابة العامة بملتمس لإجراء تحقيق حول اشتباه تلقي الراضي «أموالاً من جهات أجنبية بغاية المس بسلامة الدولة الداخلية ومباشرة اتصالات مع عملاء دولة أجنبية بغاية الإضرار بالوضع الدبلوماسي للمغرب». وهما الجحنتان المنصوص عليهما في الفصلين 191 و206 من القانون الجنائي، وكان الصحافي المغربي قد استدعي تسع مرات من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، منذ 25 يونيو/حزيران الماضي، من أجل التحقيق معه، على خلفية صدور تقرير عن منظمة العفو الدولية «أمنيستي»، يتحدث عن اشتباه تعرض هاتفه للاختراق، ببرنامج إسرائيلي.

ونفى الراضي في 4 يوليو/حزيران الحالي اتهامات الحكومة المغربية له ب«الارتباط بضابط اتصال لدولة أجنبية» و«المس بسلامة الدولة»، كاشفاً أنه يتعرض، منذ أسابيع عديدة، إلى «حملة تشهير وشتم وقذف موجهة ومنظمة يقودها عدد من المواقع الإلكترونية».

وقالت منظمة العفو الدولية، سابقاً، إنها تملك أدلة حول تجسس السلطات المغربية على الراضي، باستخدام تكنولوجيا طورتها شركة «إن إس أو» الإسرائيلية.



زوكرييغ خلال الاستماع (غرايام جيلينغز/Getty)

الشباب على أنه «لا توجد ضمانات لانتصار قيمنا. إذ تصمم الصين مثلاً نسختها الخاصة من الإنترنت بناءً على أفكار مختلفة، وتصدر هذه الرؤية إلى دول أخرى».

وركن رؤساء «غافا» أيضاً على استثمارات شركاتهم وخلقها وظائف في الولايات المتحدة، وأكدوا دعمهم للنخاس ورفضهم المنافسة الشرسة.

(فرانس برس)

## رؤساء «غافا» أمام الكونغرس: أسئلة الاحتكار وحرية التعبير

أن تعمل عبر الإنترنت يجب عليها دفع ضريبة لغوغل».

بدوره، هاجم رئيس اللجنة جيري نادر مارك زوكرييغ بسبب عمليات الشراء التي تقوم بها شركته والتي «تنتهك قوانين مكافحة الاحتكار». وقال جيم جوردون، وهو أحد المقربين من ترامب، إن «شركات التكنولوجيا الكبرى بدأت بمطاردة المحافظين، وهذه حقيقة»، وعذّر مجموعة أمثلة عما اعتبره محاولات لإسكات الجمهوريين على هذه المنصات. وتستحوذ غوغل وفيسبوك على أغلب موارد الإعلانات العالمية على الإنترنت بفضل المعطيات الشخصية للمليارات المستخدمين. أما أبل وأمازون، فهما متهمتان بأنهما خصم وحكم على منصاتهما، «متجر أبل» بالنسبة إلى الأولى، وموقع التجارة الإلكترونية للثانية.

وحاول رؤساء الشركات عرض حججهم، خاصة في كلماتهم التمهيدية، كذلك حاولوا اللعب على المشاعر الوطنية للنواب. في هذا السياق، قال زوكرييغ إن نجاح شركاتهم «الأميركية الفخورة» يعود إلى قيم البلد وقوانينه الديمقراطية والحرية والتجديد. وشدد الملياردير

حاول النواب الأميركيون تلخيص أعوام من الإحباط تجاه الشركات المهيمنة على نشاط الإنترنت العالمي، إذ اتهم الديمقراطيون (غوغل، أبل، فيسبوك وأمازون) بسحق منافسيها، فيما اتهمها الجمهوريون بفرض رقابة عليهم. واستمعت اللجنة القضائية في مجلس النواب بواشنطن، التي تحقق منذ عام في احتمال استغلال هذه الشركات لموقعها المهيمن، إلى سوندار بيتشاي (الغابت، الشركة الأم لغوغل) وتيم كوك (أبل) ومارك زوكرييغ (فيسبوك) وجيف بيزوس (أمازون) عبر الفيديو، الأربعاء.

وقال دونالد ترامب قبل انطلاق الجلسة إنه «إذا لم يجبر الكونغرس «شركات التكنولوجيا الكبرى» على أن تكون منصفة، وهو ما كان عليه فعله منذ أعوام، فساقوم بذلك بنفسى عبر أواخر تنفيذية». وركزت الأسئلة الأولى للنواب الديمقراطيين على الممارسات التي اعتبروا أنها تعوق المنافسة، وحثم رئيس اللجنة الفرعية للقضاء على الاحتكار، ديفيد سيسيلين سلسلة أسئلة موجهة إلى بيتشاي، قائلاً إن «الأدلة تظهر بوضوح أن غوغل صارت بوابة النفاذ إلى الإنترنت وتسيء استعمال سلطتها. أي شركة تريد

